الأمم المتحدة

A/HRC/33/55

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية

موجز

وفر اتفاق وقف الأعمال القتالية الذي دخل حيز النفاذ في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ بارقة أمل لأولئك الذين يلتمسون طريقاً يُفضي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في الجمهورية العربية السورية. فخلال الأسابيع التي تلت الاتفاق، انخفض مستوى العنف المسلح في أنحاء كثيرة من البلد، ووفر لكثير من المدنيين بعض الراحة من الحرب الوحشية.

غير أن القتال استعر فجأة بشكلٍ ملحوظ منذ أواخر آذار/مارس وتخللته هجمات عشوائية وغير متناسبة على مناطق مأهولة بالمدنيين، وخاصةً من خلال عمليات قصف جوي ساحقة. وهناك قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ شخص محاصرين الآن، ومخاوف متزايدة بشأن أولئك الذين يعيشون في مدينة حلب. وتمنع بعض الأطراف المتحاربة، حالياً، وصول المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح مثل الطواقم الطبية والأدوية.

وتعرض العاملون الطبيون والمرافق الطبية لهجماتٍ مستمرة استهدفتهم واستهدفت هذه المرافق. ونتيجة لذلك، أصاب الهياكل الأساسية للرعاية الصحية ضعف شديد، وخاصةً في مناطق البلد غير الواقعة تحت سيطرة الحكومة، مع ما لذلك من عواقب مدمرة على المدنيين.

وبعيداً عن ميادين المعارك، يستمر اختفاء المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال، وأخذهم كرهائن، وتعذيبهم، وإخضاعهم للعنف الجنسي، وذلك، غالباً، في سياق الاحتجاز. ولا تزال أعمال القتل غير الشرعية، بما في ذلك الوفيات في أماكن الاحتجاز والإعدامات بإجراءات موجزة، السمة المميزة لهذا النزاع المضرج بالدماء.

GE.16-13908(A)
1613908

الرجاء إعادة الاستعمال

ومن دون العودة إلى عملية السلام فإن النزاع السوري سيستمر، وستستمر معه الانتهاكات والتجاوزات التي غذاها. ويتعين إحياء مشاعر الأمل التي تولدت في وقت سابق من هذا العام. وفي غضون ذلك، وفي جميع الأوقات، فإن النداء الداعي إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإلى محاسبة من يخرقهما، يجب أن يظل مدوياً.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٤
ألف – التحديات ٤
باء – المنهجية ٤
ثانياً – ديناميات النزاع ٤
ثالثاً – انفجار العنف مجدداً في ميادين القتال ٨
ألف – العيش تحت النار ٨
باء – العيش تحت الحصار ١٠
جيم – الهجمات على مرافق الرعاية الطبية ١٢
رابعاً – استمرار العنف وراء الستار ١٦
ألف – أعمال القتل غير المشروعة ١٧
باء – المختفون والمفقودون ١٨
جيم – أخذ الرهائن ٢٠
دال – التعذيب ٢٠
هاء – العنف الجنسي ٢٢
خامساً – أثر النزاع على الأطفال ٢٣
سادساً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٦
ألف – الاستنتاجات ٢٦
باء – التوصيات ٢٨

Annex

Map of the Syrian Arab Republic 22

أولاً- مقدمة

١- تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣١، استنتاجاتها المبنية على أساس التحقيقات التي أجرتها في الفترة من ١٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦[(١)]. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقارير السابقة للجنة[(٢)].

ألف- التحديات

٢- ما زال رفض إتاحة الوصول إلى الجمهورية العربية السورية يعيق تحقيقات اللجنة.

باء- المنهجية

٣- استندت المنهجية التي استخدمتها اللجنة إلى الممارسات المتبعة عادةً في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان. واعتمدت اللجنة، في المقام الأول، على الروايات المباشرة.

٤- وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى مقابلات أُجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف. وأجرت اللجنة ٥٧٥ ٤ مقابلة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥- وقد جمعت صور وتسجيلات فيديو وصور ملتقطة بواسطة السواتل وسجلات طبية، وحُللت. وشمل التحقيق أيضاً تقارير واردة من حكومات ومن مصادر غير حكومية، ودراسات تحليلية أكاديمية، وتقارير صادرة عن الأمم المتحدة.

٦- وتُستوفى قاعدة الإثبات عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد أن الحوادث قد وقعت على النحو الموصوف.

ثانياً- ديناميات النزاع

٧- في شباط/فبراير ٢٠١٦، توصلت مختلف أطراف النزاع إلى اتفاق لخفض مستوى العنف بالبلد. ووفر اتفاق وقف الأعمال القتالية بارقة أمل بإمكان وجود سبيل إلى إنهاء النزاع المسلح. فقد قامت مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسوريا، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بالتوسط لعقد هذا الاتفاق بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وركز الاتفاق على نقطتين هما وقف القتال فوراً وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ولم تكن المنظمات المصنفة في الأمم المتحدة بأنها منظمات إرهابية طرفاً في الاتفاق.

(١) أعضاء اللجنة هم باولو سرجيو بنهيرو (الرئيس)، وفيتيت مونتاربورن، وكارلا دل بونته، وكارين كوننغ أبو زيد.

(٢) A/HRC/S-17/2/Add.1, A/HRC/19/69, A/HRC/21/50, A/HRC/22/59 and Corr.1, A/HRC/23/58, A/HRC/24/46, A/HRC/25/65, A/HRC/27/60, A/HRC/30/48 and Corr.1 and A/HRC/31/68.

٨- وغدا من الممكن تسليم مساعدات إنسانية إلى عدة مناطق محاصرة ومناطق يصعب الوصول إليها. وتم، منذ أواخر شباط/فبراير، تقديم مساعدات لإنقاذ الأرواح في مناطق محاصرة، واستفاد من هذه المساعدة مليون ونصف المليون من المدنيين. وقامت فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة وتعمل ضمن إطار اتفاق وقف الأعمال القتالية برصد وصول المساعدة الإنسانية وساعدت على تسهيل وصول وكالات المساعدة الإنسانية إلى أماكن كانت معزولة سابقاً. وبحلول ٢٩ حزيران/يونيه، كانت الأحياء المحاصرة الـ ١٨ جميعها قد تلقت مساعدة إنسانية، وهي المرة الأولى منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ التي تصل فيها المساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق المحاصرة مرة واحدة على الأقل في السنة التقويمية. وعندما كانت الطرق البرية لا تزال مقطوعة، كانت إمدادات الإغاثة تلقى من الجو. وعلى سبيل المثال، أتاحت عشرات عمليات إلقاء المعونة من الجو في مدينة دير الزور الواقعة غرب سوريا، التي تمت بمساعدة الأمم المتحدة، توفير مساعدة إغاثة مؤقتة لآلاف المدنيين.

٩- وعلى الرغم من هذه الإشارات المشجعة في البداية، استعر القتال فجأة من جديد منذ أواخر شهر آذار/مارس، وكانت له عواقب وخيمة على المدنيين. فقد واصلت القوات الموالية للحكومة عمليات القصف الجوي والمدفعي للمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، بما في ذلك مدينة إدلب ومعرة النعمان والجزء الشرقي من مدينة حلب طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بزعم أنها تستهدف الأماكن التي تحتلها الجماعتان الإرهابيتان، الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة. واستُهدفت كذلك، في كثير من الأحيان، الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة فأدى ذلك إلى الرد بالمثل وإلى عودة القتال. وشنت القوات الحكومية عمليات هجومية ضد المواقع التي تُسيطر عليها المعارضة في ريف حلب ودمشق. وذكرت التقارير أيضاً أن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قصفت بصورة متقطعة المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في حلب.

١٠- ويستمر تقديم دعم خارجي مباشر إلى المتحاربين، فضلاً عن دعم يتم عن طريق الوكلاء. وأدى ذلك إلى تأجيج العنف وتقويض احتمالات التسوية السلمية. وقد كان للدعم الذي تقدمه دولٌ مختلفة إلى محمييها أثر أهم بكثير من أثر الدعم الذي تقدمه مصادر أخرى. فهذا الدعم يضمن تجزئة النزاع ويجعله لا مركزياً، الأمر الذي يجعل إمكانية التوصل إلى حل دبلوماسي متماسك للأزمة أصعب منالاً.

١١- وفي ١٤ آذار/مارس، أعلن الاتحاد الروسي أنه سيسحب جزءاً كبيراً من معداته العسكرية المنشورة في الجمهورية العربية السورية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وذُكر أن الوجود الروسي في القاعدة الجوية في اللاذقية والقاعدة البحرية في طرطوس سيبقى وستستمر المشاركة في إجراءات متفق عليها لمحاربة الجماعتين الإرهابيتين، تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. واستمر الدعم الجوي الروسي للقوات الحكومية والميليشيات التابعة لها، وتباينت شدته، وخاصةً في محافظة حلب وإدلب.

١٢- ولا تزال القوات الحكومية تحتفظ بميزة هامة من الناحية العملياتية وناحية المبادرة على الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة وجبهة النصرة في عددٍ من الخطوط الأمامية، وعددٍ من الأماكن. وعلى الرغم من فقدان القوات الحكومية بعض المواقع في ريف حلب الجنوبي، فقد توغلت نحو مواقع استراتيجية حول مدينة حلب. وسيطرت على طريق الكاستلو، وهو مكان العبور الوحيد إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في المدينة. وأصبح هذا الطريق الآن تحت المرمى المباشر للقوات الحكومية. وإذا ما تمت محاصرة حلب بصورة كاملة، فإن هذا يعني وضع قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ مدني تحت الحصار.

١٣- وفي ٢٧ آذار/مارس، تمكنت القوات الحكومية من تحرير تدمر، في حمص، من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ومنحها ذلك ميزة استراتيجية ورمزية إضافية. وفي ريف دمشق، الذي يُعتبر الحزام الحيوي حول العاصمة، حققت القوات الحكومية مكاسب بطيئة ولكن استراتيجية في الغوطة الشرقية وفي بلدة داريا المحاصرة إلى جهة الغرب. وقيل إن هناك مفاوضات جارية لإخلاء مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، الواقع جنوب دمشق.

١٤- وواصلت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، خلال الأشهر الأخيرة، القتال على جبهات متعددة. وعلى الرغم من تحقيقها بعض المكاسب المتواضعة - في ريف حلب الجنوبي مثلاً - فقد ظلت تراوح مكانها أو انسحبت من بعض الخطوط الأمامية الحيوية. وقد أدت العمليات الجوية المكثفة للقوات الجوية الروسية ودعمها المكثف للقوات الحكومية إلى زيادة التقاتل بين مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك جبهة النصرة، كما أن فقدان طرق إمداد بالغة الأهمية أضعف بوجه عام وضع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وذُكر أن القتال الذي نشب بين جبهة النصرة وفيلق الرحمن أسفر عن مئات الإصابات في أوائل حزيران/يونيه وأنه سهل تقدم القوات الحكومية إلى داخل مدينة دوما في الغوطة الشرقية. وفي ٢٧ أيار/مايو، فقدت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، في ريف حلب الجنوبي، منطقة استراتيجية نتيجة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية عليها في محور إعزاز مارع على طول الحدود التركية.

١٥- ولا تزال جبهة النصرة تؤدي دوراً رئيسياً في القتال في إدلب وحلب. واحتفظت هذه الجماعة بروابط عملياتية مع بعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في عمليات هجومية مختلفة، وخاصة ضد القوات الحكومية وتنظيم الدولة الإسلامية. غير أن قدرة جبهة النصرة ضعفت بسبب الضربات الجوية المكثفة للقوات الموالية للحكومة وازدياد التقاتل الداخلي، وبخاصة في إدلب وريف دمشق ودرعا. ويقال إن الاختلافات السياسية والاختلافات المتعلقة بالحكم تتسع مع جماعات مسلحة أخرى في بعض الأماكن، بما في ذلك إدلب وحلب. والضربات الجوية التي تستهدف بها القوات الموالية للحكومة جبهة النصرة أضعفت أيضاً الجماعات المسلحة الأخرى.

١٦- وحققت قوات سوريا الديمقراطية - المؤلفة من وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) وجماعات مسلحة عربية وآشورية أخرى - إنجازات ميدانية هامة في المناطق الجنوبية لمحافظة الحسكة والمناطق الشرقية لمحافظة حلب، مستفيدة من العمليات الجوية المكثفة التي يقوم بها

التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية ومن الدعم المكثف الذي يقدمه هذا التحالف. على أن التقدم الذي حققته قوات سوريا الديمقراطية في اتجاه مدينة الرقة، العاصمة الفعلية لتنظيم الدولية الإسلامية، كان أقل مما توقعته سابقاً.

١٧- وظل تنظيم الدولة الإسلامية يتراجع ميدانياً في النصف الأول من عام ٢٠١٦ بسبب الضغط الذي يواجهه من جبهات متعددة ومن عدد من الأطراف المتحاربة. ففي جنوب محافظة الحسكة، تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من السيطرة على منطقة شدّادي الواسعة، مشددة الخناق على طرق إمداد الجماعة الإرهابية إلى العراق. وفي شمال شرق حلب، تمكنت قوات سوريا الديمقراطية، بفضل العمليات الجوية المكثفة والدعم المكثف من جانب التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، من أن تطوق بشكل كامل بلدة منبج الاستراتيجية التي يُسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال آلاف المدنيين محتجزين داخل البلدة لأن تنظيم الدولة لا يسمح لهم بمغادرتها.

١٨- وفي حين أن تنظيم الدولة الإسلامية حقق مكاسب متواضعة حول مدينة دير الزور وضد جماعات مسلحة مختلفة في شمال حلب، فإنه فقد مناطق هامة في تدمر، حمص، في القتال ضد القوات الحكومية. وبفقدان هذه المناطق، يبدو أنه قد فقد بصورة شبه كاملة السيطرة التي كان يمارسها على المناطق الحدودية الشمالية وعلى نقاط النفاذ إلى تركيا. غير أنه ما زالت لهذه الجماعة القدرة على شن هجمات على عددٍ من الجبهات. وقد استخدمت بصورة متزايدة الأجهزة المتفجرة والانتحاريين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في اللاذقية ودمشق وحمص.

١٩- ومع عودة العنف من جديد داخل الجمهورية العربية السورية، لا ينفك عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً يزداد ارتفاعاً. وقد شُرد نحو ٦,٦ ملايين سوري، معظمهم من النساء والأطفال، داخل حدود البلد. ويعيش معظمهم في مخيمات رسمية أو بديلة على طول الحدود. وتعرضت بعض المخيمات للقصف البري أو الجوي من جانب الأطراف المتحاربة. وتوفر المخيمات البديلة قدراً ضئيلاً من الرعاية للمشردين داخلياً، إذ إن الخدمات الصحية وخدمات التعليم المتاحة للأطفال تكاد تكون معدومة. واستمرار نزوح المدنيين إلى هذه المخيمات يدل بوضوح على الأخطار الجسيمة التي يتعرضون لها في المناطق التي فروا منها.

٢٠- وعبر قرابة ٥ ملايين سوري الحدود وأصبحوا لاجئين. وغالبيتهم - أكثر من ٤ ملايين - يعيشون في البلدان المجاورة. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن نسبة من التمس اللجوء في أوروبا من السوريين الباحثين عن مكانٍ آمن من النزاع لا تتعدى ١٠ في المائة. ولم توفر كثير من البلدان ذات الدخل المرتفع الواقعة خارج أوروبا أية أمكنة لإعادة توطين اللاجئين السوريين.

ثالثاً- انفجار العنف مجدداً في ميادين القتال

ألف- العيش تحت النار

٢١- أدى وقف الأعمال القتالية، في البداية، إلى انخفاض كبير في حوادث العنف المسلح في المناطق التي طُبق فيها هذا الوقف. وفي أواخر آذار/مارس، انفجر العنف من جديد، بما اشتمل عليه من عمليات قصف جوي ومدفعي، فأودى بحياة المئات من الأشخاص وأدى إلى تدمير كثيف للبنى التحتية الضرورية للحياة المدنية. أما في المناطق التي لا ينطبق عليها الاتفاق - وهي المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة - فقد استمرت الهجمات دون هوادة.

٢٢- وعمليات القصف الجوي في المناطق ذات الكثافة العالية من السكان لها أثر مدمر على المدنيين، سواء من حيث ما توقعه من خسائر بشرية أو من حيث جعل المدنيين يعيشون في خوف مستمر على حياتهم. وفي ٣١ آذار/مارس، قصفت القوات الموالية للحكومة دير العصافير، وهي منطقة خارج دمشق تسيطر عليها جماعات مناهضة للحكومة، فأصابت مدرسة ومستشفى ومسجداً. وقُتل ما لا يقل عن ٣١ شخصاً، بينهم ٣ أطفال ووالدوهم. وقُتل عدة أطفال في المستشفى بعد إجلائهم من المدرسة. وأحدث القصف أضراراً بالغة بالمستشفى والمدرسة والمسجد وعدة منازل.

٢٣- وشُنت، في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، هجمات على مرافق أساسية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. ففي ١٩ نيسان/أبريل، شُن هجوم على دكان في كفر نُبل بإدلب وأسفر عن قتل ٧ أشخاص، بينهم ٣ أطفال وأشخاص كانوا يتسوقون في سوق سمك مجاور. وبعد دقائق، وقع هجوم في معرة النعمان، التي لا تبعد سوى ١٢ كيلومتراً عن ذلك المكان، فأسفر عن قتل ٣٧ شخصاً في سوق خضار. وفي ١٤ حزيران/يونيه، قصفت القوات الموالية للحكومة جسر الحج الذي يصل حلب الشرقية بحلب الغربية، فقُتل ما لا يقل عن ٤ أشخاص وأُصيب ١٥ شخصاً آخرون بجروح، بمن فيهم نساء وأطفال.

٢٤- والأشخاص المشردون داخلياً هم من بين أكثر الأشخاص المعرضين للانتهاكات. ويفر هؤلاء من منازلهم طلباً للأمان، إلا أن الكثيرين منهم يتعرضون لاعتداءات في المخيم الذي لجأوا إليه. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أطلقت القوات الموالية للحكومة قذائف على مخيم أوبن في اللاذقية، فقتل شخصان. وفي اليوم ذاته، قُصف مخيم اليمضية الموجود في اللاذقية أيضاً. وعلى الرغم من عدم وقوع إصابات، فقد فر معظم ساكني المخيم خوفاً من حصول هجمات في المستقبل. وفي ٢ حزيران/يونيه، أدى قصف المعبر الحدودي لمخيم اليمضية إلى وفاة رجلين مشردين داخلياً وجرح عامل يعمل في إحدى المنظمات غير الحكومية. ولا توجد معلومات تشير إلى أنه كانت هناك أهداف عسكرية داخل المخيمين أو على مقربة منهما.

٢٥- وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، روعت الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية المدنيين. ففي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه، أسفرت الهجمات العشوائية التي شنها تنظيم الدولة عن وقوع أعداد من الإصابات لم يسبق لها مثيل. وكانت الهجمات تحدث على الدوام في مناطق مأهولة جداً بالمدنيين، وتُستخدم فيها جميعاً سيارات مفخخة بأجهزة تفجير مرتجلة، وانتحاريون. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، انفجرت سيارة مفخخة في نقطة تفتيش لأفراد الأمن، وأعقبها تفجير انتحاري وسط الناس الذين تجمعوا بعد الانفجار الأول، فأسفر ذلك عن قتل ٢٢ شخصاً وجرح ١٠٠ شخص آخرين في حي الزهراء السكني في حمص.

٢٦- وفي ٢١ شباط/فبراير، أسفرت سلسلة من التفجيرات في السيدة زينب، خارج دمشق، ومن عمليات التفجير بسيارات مفخخة في حمص، عن قتل ١٤٠ شخصاً. وحدثت التفجيرات عندما كان الناس قد خرجوا من بيوتهم للتسوق وكان الأطفال يغادرون المدرسة. ووصف شاهد عيان مشاهد الذعر بعد أن تبدد دخان التفجيرات وشهد من بقي من الناس على قيد الحياة المجزرة التي وقعت حولهم. ووقع هذا الهجوم إثر هجوم انتحاري مزدوج شنه تنظيم الدولة الإسلامية على السيدة زينب في ٣١ كانون الثاني/يناير وأسفر عن قتل ٤٠ مدنياً. ووقع الانفجار الأول في محطة حافلات والثاني في منطقة سكنية.

٢٧- وفي ٢٣ أيار/مايو، وقعت سلسلة من التفجيرات الانتحارية والتفجيرات بالسيارات المفخخة وأسفرت عن قتل ما لا يقل عن ١٢٠ شخصاً وجرح ٢٠٠ آخرين في جبلة وطرطوس، باللاذقية. وعلى الرغم من أن المدينتين تعتبران من معاقل النظام وأنه توجد في اللاذقية قاعدة جوية روسية، فإنه لا توجد إشارات على أن الهجمات كانت موجهة ضد هدف عسكري وإنما استهدفت مستشفيات وموقفاً للحافلات وبدا أنها جاءت كرد فعل على خسارة تنظيم الدولة الإسلامية لمناطق في الأشهر السابقة.

٢٨- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، يعيش المدنيون تحت وطأة الأجهزة المتفجرة، إذ تقوم الجماعة بزرع الألغام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، بما في ذلك عندما تنسحب من المنطقة التي تفقدها. وتلقت اللجنة تقارير تفيد بمقتل وجرح مدنيين بسبب الألغام التي زرعها تنظيم الدولة الإسلامية في آذار/مارس ونيسان/أبريل في المبروكة، بالحسكة وفي تل أخضر ودرب حسن بالرقة وفي مروه في حلب.

٢٩- وبعد فترة من الهدوء، استأنفت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قصف حي الجميلية في مدينة حلب، فأسفر القصف عن إصابات بين المدنيين. وروى أحد المقيمين في الحي كيف أن "الصواريخ جاءت من كل الاتجاهات كالمطر" في ٢٨ نيسان/أبريل وقتلت ما لا يقل عن ثلاثة مقيمين ونشرت الرعب والفوضى وسط السكان. وأصابت الصواريخ طابوراً من الناس الذين كانوا يبتاعون الأغذية وأماكن قريبة من أحد المساجد وإحدى المدارس.

٣٠- وتواصل اللجنة التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية. وقد تلقت معلومات موثوقة عن استخدام غاز الكلور في حي الشيخ مقصود بمدينة حلب في ٥ نيسان/أبريل، إذ تم نقل أربعة أشخاص، بينهم مدنيان، إلى المستشفى وكانت عليهم أعراض تدل على استنشاقهم غاز الكلور. وفي اليوم ذاته، تعرض حي الشيخ مقصود لقصف شديد عدة ساعات. ووصف أحد المقيمين كيف أن أحد الصواريخ قتل ستة من أفراد أسرته، بمن فيهم زوجته وثلاثة أطفال، في منزلهم.

٣١- وأُفيد بأن ما لا يقل عن ٧٣ مدنياً، من بينهم عدد كبير من الأطفال، قد قتلوا في ١٩ تموز/يوليه، بالمقرب من منبج، حلب، خلال عمليات قصف جوي شنها التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وتحيط اللجنة علماً بأن الولايات المتحدة فتحت تحقيقاً رسمياً في مقتل المدنيين في ١٩ تموز/يوليه، أي في نفس اليوم الذي شنت فيه عمليات القصف ضد مواقع تنظيم الدولة الإسلامية.

باء- العيش تحت الحصار

٣٢- لا يزال حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ مدني في محافظات دمشق وريف دمشق ودير الزور وحمص وإدلب يعانون من الأوضاع القاسية الناجمة عن الحصار الطويل الأمد. وبينما تعتبر القوات الحكومية مسؤولة عن غالبية حالات الحصار القائمة في أنحاء البلد، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يطوق منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤ أحياء دير الزور الواقعة تحت سيطرة الحكومة، كما أن جبهة النصرة، العاملة إلى جانب جماعات مسلحة مناهضة للحكومة، قد طوقت في آذار/مارس من السنة التالية بلدتي الفوعة وكفريا المحصورتين الشيعيتين في إدلب. وهناك أكثر من ٦ ملايين مدني يصارعون حالياً للبقاء على قيد الحياة في مجتمعات محاصرة ويصعب الوصول إليها. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن في وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة - بفضل اتفاق وقف الأعمال القتالية - فإن عدم إبداء تعاون مستمر من جانب أطراف النزاع ما زال يتسبب في سوء تغذية حاد وفي تزايد الوفيات.

٣٣- ويحظر القانون الدولي استخدام التجويع كأسلوب حرب، وكذلك منع المدنيين من الخروج بأمان من المناطق المحاصرة.

٣٤- وقد فرضت القوات الحكومية حصاراً على بلدة داريا في الغوطة الغربية في ريف دمشق منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويقول المقيمون فيها إنهم يعتاشون بما يزرعونه ويعيشون منذ سنوات دون كهرباء. وقد قُطع الماء عن داريا في عام ٢٠١٣، مما اضطر السكان إلى استخدام الآبار غير الصحية للاحتياجات الصحية وللاستهلاك على السواء. وكما هو الحال في دوما، في الغوطة الشرقية، فإن الأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض المزمنة غير متوفرة. ويصف المقيمون في دوما، التي حوصرت أجزاء منها منذ عام ٢٠١٣، كيف أن القوات السورية لا تسمح بدخول أكثر من ٢٥ في المائة من الإمدادات الطبية اللازمة. وكثيراً ما يضطر الأطباء الذين بقوا في كلتا المنطقتين إلى العمل خارج مجال اختصاصهم.

٣٥- وفي ١٢ أيار/مايو، كانت قافلة تقودها الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر السوري وتحمل إمدادات طبية أساسية ومواد غذائية ومواد صحية متوجهة إلى داريا، إلا أنها أُجبرت على العودة عند إحدى نقاط التفتيش، على الرغم من التطمينات السابقة التي قدمتها الحكومة بأنه سيُسمح لها بالعبور. وفي ١ حزيران/يونيه، سُمح لخمس شاحنات تحمل أطعمة للأطفال ولقاحات ومواد غير غذائية بالدخول إلى البلدة فكانت أول عملية تسليم تتم خلال فترة تزيد عن ثلاث سنوات ونصف السنة. وفي ٩ حزيران/يونيه، سُمح في نهاية الأمر للأمم المتحدة وللهلال الأحمر السوري بالدخول إلى داريا لتقديم مواد غذائية. وفي اليوم التالي، قصفت القوات الحكومية بشدة مناطق مأهولة بالمدنيين، مما أعاق بشكلٍ خطير توزيع معونة حيوية لفترة ثلاثة أيام أخرى.

٣٦- وقبل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، منعت القوات الحكومية إدخال إمدادات طبية إلى حي الوعر في مدينة حمص لمدة ثلاث سنوات. وتفرض القوات الحكومية حالياً حظراً على الوقود، ويقول المقيمون في حي الوعر إنهم يستخدمون السخانات الكهربائية لحرق الحطب أو البلاستيك أو الملابس للطبخ. وخلال الشتاء، فارق أشخاص مسنون الحياة بسبب قساوة الطقس. وفي الربيع، لجأ السكان إلى أكل الأعشاب والنباتات البرية. وفي ١٤ و١٦ و١٨ تموز/يوليه، تمكنت أفرقة تضم موظفين من الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر السوري من تسليم شحنات حيوية من الأغذية والمواد الصحية إلى حي الوعر.

٣٧- ومنذ أن أحكمت جبهة النصرة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة حصارها على الفوعة وكفريا في آذار/مارس ٢٠١٥، عانت كلتا البلدتين من نقص في الأغذية والوقود ومن انقطاع الكهرباء والماء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تم التوصل إلى اتفاق بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، بما فيها أحرار الشام، بشأن بلدتي مضايا والزبداني الجبليتين الواقعتين في ريف دمشق وقريتي الفوعة وكفريا. ويواصل طرفا الاتفاق استخدام تسليم المساعدة الإنسانية كأداة للمساومة السياسية، ما أسفر عن حرمان البلدات الأربع جميعها من المساعدة الإنسانية منذ ٣٠ نيسان/أبريل. وتتزايد حوادث سوء التغذية في تلك المناطق. وتواصل اللجنة تلقي تقارير تتحدث عن حدوث وفيات بسبب التجويع في مضايا حيث تستمر القوات الحكومية في استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب.

٣٨- وفي مضايا، وصفت أسر حالات سوء تغذية الرضّع الناجمة عن الصعوبات التي تعانيها الأمهات الجائعات في توفير ما يكفي من حليب الثدي ومن جراء نقص أغذية الأطفال. وفي حي الوعر، إن سعر الحليب المجفف، إن وجد، باهظ إلى درجة أن أحد سكان الحي ذكر أنه كان يشوب الحليب بالماء لابنته البالغة من العمر سنة ونصف السنة كي لا ينفذ بسرعة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، توفي ما لا يقل عن ثلاثة أطفال يتراوح عمرهم بين ٥ و٦ سنوات في مضايا نتيجة لسوء التغذية والمرض.

٣٩- والاقتصادات التي كانت قائمة قبل الحرب في جميع المناطق المحاصرة انهارت تقريباً وحلت محلها اقتصادات حصار ابتزازية، بما لها من أثر مدمر. فلا تزال نقاط التفتيش، بوصفها نقاط الدخول الوحيدة إلى داخل المناطق المحاصرة، تُستخدم كفرص للابتزاز، يستغل فيها المتحاربون يأس السكان المحاصرين. ويتحدث المقيمون في الغوطة الشرقية ودير الزور وحمص بالتفصيل عن الارتفاع المفرط لأسعار السلع الأساسية. والأرباح التي تتأتى من اقتصادات الحصار يمكن أيضاً أن توفر حوافز مالية لرفض عقد هُدن.

٤٠- وقد نص مجلس الأمن، في قراراته ٢١٦٥(٢٠١٤) و٢١٩١(٢٠١٤) و٢٢٥٨(٢٠١٥) على تسليم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، دون شروط إلى السكان المحاصرين والسكان الذين يصعب الوصول إليهم في جميع أنحاء البلاد. إلا أنه رغم إحراز تقدم ملحوظ، لم يُرفع أي حصار في الأشهر الأخيرة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد السوريين الذين يعيشون في مناطق محاصرة ازداد بمقدار ٥٠٠ ١٠٣ شخص وعدد المدنيين الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها ازداد بمقدار ٠٠٠ ٨٧٠ شخص.

٤١- وتشعر اللجنة ببالغ القلق إزاء ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠٠ مدني يقيمون في مدينة حلب الشرقية، إذ قامت القوات الحكومية في تموز/يوليه بقطع طريق الكاستلو، خط الإمداد الوحيد المتبقي، وإزاء المدنيين الذين يعيشون في منبج، حلب، تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية والذين أصبحوا الآن مطوقين من جانب قوات سوريا الديمقراطية المتقدمة. ولا يزال ٠٠٠ ٧٠ إلى ٠٠٠ ٩٠ من السوريين المشردين عالقين في منطقة صحراوية غير صالحة للسكن بالقرب من الحدود الجنوبية.

جيم- الهجمات على مرافق الرعاية الطبية

٤٢- اتسمت الاضطرابات التي حدثت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وتحولت الآن إلى نزاع، بشن هجمات على مرافق الرعاية الطبية. فقد تعرض العاملون في المجال الطبي، من أطباء، وأطباء أسنان، وممرضين، ومساعدين طبيين، وسائقي سيارات إسعاف، وتقنيي مختبرات، للاعتداء بسبب اعتنائهم بالجرحى. وقُتل وجرح الكثير منهم. وفر آخرون مع أسرهم عبر الحدود السورية بحثاً عن ملاذ. ودُمرت مستشفيات وعيادات وسيارات إسعاف. ونتيجة لذلك، أصاب البنى التحتية للرعاية الصحية ضعف شديد، وخاصة في مناطق البلد غير الواقعة تحت سيطرة الحكومة. وكان لذلك أثر كارثي على السكان المدنيين، مع عواقب وخيمة بالنسبة إلى الرضع والأطفال صغار السن، والنساء الحوامل، والأمهات المرضعات، والمعوقين، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة.

٤٣- وخلال الأشهر الستة الماضية، وقع عدد كبير من الهجمات التي استهدفت الأشخاص الذين يقدمون الرعاية الطبية والأماكن التي تُقدم فيها هذه الرعاية. وشُنت غالبية هذه الهجمات من جانب القوات الموالية للحكومة. وإن نمط الهجمات، وبوجهٍ خاص عمليات القصف

المتكررة، يوحيان بقوة بأنه كان ثمة استهداف متعمد ومنهجي للمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وقامت أيضاً بعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة والجماعة الإرهابية تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً بمهاجمة العاملين الطبيين والمرافق الطبية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة.

٤٤- وربما لم يكن الشعور بوقع هجمات قوات الحكومة على مرافق الرعاية الطبية أقوى في أي مكانٍ آخر منه في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في مدينة ومحافظة حلب، حيث ذُكر أنه تم تدمير ما لا يقل عن ٢٠ مستشفى وعيادة طبية منذ كانون الثاني/يناير. وأسفر الكثير من هذه الهجمات عن وفاة عاملين طبيين ومقدمي إسعافات أولية.

٤٥- وفي منتصف كانون الثاني/يناير، قصفت القوات الحكومية بالبراميل المتفجرة مستشفى الصاخور للأمراض العقلية في حلب. وسقط البرميل المتفجر بالقرب من المستشفى وأسفر عن قتل ما لا يقل عن اثنين من المرضى وإصابة بعض الموظفين ومرضى آخرين. وذُكر أن المستشفى قصف أكثر من اثنتي عشرة مرة منذ بداية عام ٢٠١٤.

٤٦- وأفادت تقارير بأن القوات الحكومية قامت في أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير بمهاجمة مستشفى ميداني في قرية مسقان ومستشفى ميداني ومركز إعادة تأهيل في عندان. وقُتل في الهجوم على مستشفى عندان عدة موظفين، بما في ذلك ممرض. وفي أوائل شباط/فبراير، قامت طائرات تابعة للقوات الموالية للحكومة بقصف مستشفى ميداني ومركز إعادة تأهيل ومركز لغسل الكلى في تل رفعت بالمنطقة الشمالية من حلب. وأسفر القصف عن إصابة موظفين طبيين ومرضى، وتم إغلاق المرافق، وأصبحت المنطقة بلا رعاية طبية.

٤٧- وفي ١٥ شباط/فبراير، قصفت الطائرات الموالية للحكومة شارعاً يقع خارج مستشفى التوليد في إعزاز شرقي محافظة حلب. وقُتل قرابة خمسة مدنيين في المناطق الواقعة خارج المستشفى، بما في ذلك حارسان يشكلان جزءاً من ملاك الموظفين. وقال أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إنه شعر بالارتياح لأن أياً من الرُضع الذين كانوا في الحاضنات لم يُقتل. أما المستشفى، فقد تعرض لضرر جسيم وأُغلق.

٤٨- وفي ٢٧ نيسان/أبريل، جرت ثلاث عمليات قصف جوي للمنطقة المحيطة بمستشفى القدس الذي تدعمه منظمة أطباء بلا حدود، في حي السكري بمدينة حلب. ومستشفى القدس هو مستشفى الأطفال الرئيسي في محافظة حلب. وكان كل قصف يقترب تدريجياً من المستشفى، إلى أن دمر القصف النهائي مبنى سكنياً كان يقيم فيه العديد من موظفي المستشفى، ولا يبعد أكثر من ١٠ أمتار عن المستشفى. وأسفر القصف عن مقتل طبيب وطبيب أسنان وممرضيْن وموظف أمن وفني صيانة، لأنه كان يعيش في المبنى زهاء ٥٥ شخصاً، وانهار المبنى وأصبح ركاماً وجُرح أكثر من ١٠٠ شخص ودُمرت معدات أساسية بما في ذلك سبع حاضنات وعقاقير. وكان الضرر الذي لحق بالمستشفى، وخاصةً بغرفة الطوارئ ووحدة طب الأطفال والمختبر، من الجسامة إلى درجة استدعت إغلاقه.

٤٩- وبعد مضي أقل من أسبوع على الهجوم على مستشفى القدس، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراره ٢٢٨٦(٢٠١٦) الذي دعا فيه إلى وقف الهجمات على عمال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية وأكد المبدأ المدون في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والقاضي بعدم استهداف العاملين الطبيين والمرافق الطبية خلال الحرب.

٥٠- ولم يكن للقرار ٢٢٨٦(٢٠١٦) تأثير كبير على ميادين القتال، إذ استمرت الهجمات على العاملين الطبيين والمرافق الطبية دون حسيب. وفي ٨ حزيران/يونيه، ألقت الطائرات الحكومية برميلين متفجرين بالقرب من مستشفى البيان الجراحي ومستشفى الحكيم للأطفال في مدينة حلب. وأُصيب موقعان يبعد كلاهما ٢٠ متراً عن المستشفيين وقتل مدنيون ودمرت عدة مباني في المنطقة. وأشعلت البراميل المتفجرة حريقاً كبيراً وقتل الكثيرون بسبب الحروق التي أصابتهم، بمن فيهم طفل في الثانية عشرة من العمر. وانهارت عدة جدران في مستشفى البيان واشتعلت النار في المخزن الطبي. وأدت محاولات إطفاء النار إلى إلحاق ضرر بالأدوية المتبقية.

٥١- وفي ٢٠ تموز/يوليه، قصفت القوات الحكومية مستشفى للطب الشرعي في مدينة حلب، وأسفر القصف عن إصابة خمسة عاملين طبيين وإلحاق ضرر بالمبنى. وفي اليوم التالي، دُمر المستشفى ببرميلين متفجرين.

٥٢- ومع تعرض المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في مدينة حلب ومحافظة حلب للقصف الشديد من جانب القوات الحكومية، فإن خسارة أي طبيب وأية عيادة تحرم المدنيين من الخدمات التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة. وبما أن الحياة أصبحت مستحيلة أكثر فأكثر، فإن الناس يفرون إذا ما وجدوا لذلك سبيلاً، تاركين وراءهم العاجزين جسدياً عن الفرار، بمن فيهم كبار السن، والجرحى، والمعوقون. ويبقى أيضاً الناس الأكثر فقراً في المجتمع الذين لا يرغبون في ترك ما يملكون وليست لديهم أموال كافية للسفر والعيش بكرامة في مكانٍ آخر. ويبقى أيضاً الرجال والفتيان الذين يزيد عمرهم عن ١٣ سنة، خوفاً من أن يُقتلوا أو يُضربوا أو يختفوا عند نقاط التفتيش الحكومية.

٥٣- وبما أن الحكومة تهاجم الطريق الوحيد الذي يفضي إلى مناطق مدينة حلب الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة، فإن مهاجمة المرافق الطبية تشكل، على ما يبدو، جزءاً من حملة الحصار الموثقة بالفعل الهادفة إلى سقوط المدينة وتمهيد الطريق لدخول القوات البرية إلى المنطقة الشمالية من محافظة حلب.

٥٤- وجرى أيضاً توثيق الهجمات التي شُنت مؤخراً على العاملين الطبيين والمرافق الطبية في محافظات إدلب ودمشق واللاذقية. ففي ١٥ شباط/فبراير، أي في نفس اليوم الذي وقع فيه الهجوم على مستشفى التوليد في إعزاز، قصفت الطائرات الحكومية مرتين مركزاً طبياً تديره منظمة أطباء بلا حدود في معرة النعمان فقتل قرابة ٩ أشخاص وجرح كثيرون آخرون. ووقع الهجوم الثاني بعد ١٥ دقيقة واستهدف، فيما يبدو، مقدمي الإسعافات الأولية. ودُمر المستشفى تماماً، وقُتل نحو ٢٥ شخصاً، بمن فيهم ٩ من أفراد الفريق الطبي و١٦ مريضاً. وعلق عشرات من الأشخاص في الركام لمدة ٤٨ ساعة قبل إنقاذهم.

٥٥- وفي ٣٠ أيار/مايو، بُعيد اعتماد القرار ٢٢٨٦(٢٠١٦)، قصفت الطائرات الحكومية بشدة مدينة إدلب. فأصابت إحدى عمليات القصف المنطقة الواقعة مباشرةً خارج المستشفى الوطني بإدلب. ولم تحدث إصابات في المستشفى، وإن تم توثيق إصابات في مناطق أخرى من المدينة.

٥٦- وفي ٢٠ تموز/يوليه، قصفت القوات الحكومية بشدة مدينة إدلب وقُصف المستشفى الوطني، مما أسفر عن مقتل ٤ مدنيين وجرح ١٧ آخرين. وأصبح المستشفى خارج الخدمة. وفي وقت لاحق من ذاك اليوم، تعرضت مديرية الصحة لضرر جسيم بسبب قصف جوي قامت به الحكومة. وأصدرت دوائر الصحة في إدلب، فيما بعد، رسالة للجمهور ذكرت فيها أن مرافق الرعاية الصحية تعرضت لضرر جسيم وأنه يصعب عليها استئناف عملياتها.

٥٧- وفي ٣١ آذار/مارس، قصفت القوات الحكومية من الجو المستشفى الوحيد الموجود في دير العصافير في ضاحية دمشق. ويُعتقد أن القصف أسفر عن مصرع ٣٠ شخصاً، نصفهم تقريباً من الأطفال. وجرح العشرات. وفي اليوم ذاته، أصاب قصف قامت به القوات الموالية للحكومة مستشفى مخيم اليمضية للنازحين في اللاذقية. ورُغم عدم تسجيل إصابات، أدى الهجوم إلى إخراج المستشفى من الخدمة.

٥٨- ولم تكن هناك أهداف عسكرية بالقرب من المستشفيات في أي من الهجمات المبلغ عنها. وأُفيد بأن المستشفيات والعيادات التي هوجمت كانت تؤدي وظيفتها الإنسانية.

٥٩- وقُتل عاملون طبيون برصاص القناصة أيضاً. ففي ٢٥ آذار/مارس، قتل قناص الدكتور محمد الخوص عندما كان يغادر مستشفى ميدانياً في الزبداني في ريف دمشق. وأطلق القناص النار أيضاً على الأشخاص الذين حاولوا إنقاذه. وذُكر أن الدكتور الخوص كان آخر طبيب موجود في الزبداني، وأن مدنيين توفوا من جراء إصابات أوقعها بهم قناصون في الزبداني بسبب عدم وجود أطباء وأدوية في المستشفى.

٦٠- وقُتل في عمليات قصف جوي قامت بها القوات الموالية للحكومة أفراد من الدفاع المدني السوري يقدمون المعونة الطبية في مكان الإصابة وينقلون الجرحى إلى المراكز الطبية القريبة. ففي ٢٦ نيسان/أبريل، أصاب قصف جوي قيل إن القوات الموالية للحكومة قامت به مركزاً للدفاع المدني في الأتارب، بحلب فقتل خمسة من متطوعي الدفاع المدني وجرح ثلاثة آخرون. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أصاب قصف جوي مركزاً للدفاع الوطني في كفر تخاريم بإدلب، وأسفر عن قتل صبي. ودُمر المركز، كما دُمرت جميع مركبات الدفاع الوطني المستخدمة لنجدة ونقل الجرحى.

٦١- وكما ذُكر أعلاه، منعت القوات الحكومية دخول الإمدادات والمعدات الطبية إلى المناطق المحاصرة، بما فيها داريا ودوما ومضايا والزبداني في ريف دمشق، وحي الوعر في حمص.

٦٢- وهاجمت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أيضاً مرافق الرعاية الصحية، وإن على نطاق أضيق بكثير. ففي شباط/فبراير وآذار/مارس، قصفت الجماعات المسلحة بشدة حي الشيخ مقصود في مدينة حلب، الواقع تحت سيطرة وحدات الحماية الشعبية.

وفي ٦ آذار/مارس، سقطت صواريخ بالقرب من المستشفى. ولم يُصب المستشفى نفسه إلا أن النار التي أحدثها الصاروخ أدت إلى انهيار عدة مبانٍ مجاورة ومقتل أكثر من اثني عشر مدنياً، بمن فيهم أربعة أطفال.

٦٣- وفي ٣ أيار/مايو، أطلقت جماعة مسلحة في حي بني زيد بمدينة حلب صواريخ حول مستشفى الضبيط للتوليد في حي المحافظة. فدُمرت واجهة المستشفى والمحال التجارية المجاورة. وقُتل زهاء ١٥ شخصاً، بمن فيهم ثلاثة أشخاص كانوا داخل المستشفى. وجُرح ٢٠ شخصاً، بمن فيهم موظفو المستشفى، وأغلق المستشفى بعد ذلك بوقت قصير.

٦٤- وهاجم تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً المستشفيات، كجزء من موجة عمليات تفجير انتحارية ضد أهداف مدنية بثت الرعب بين السكان المدنيين. ففي ٢٣ آذار/مارس، فجر خمسة انتحاريين من التنظيم أنفسهم في أماكن مختلفة في جبلة، باللاذقية. وفي حين أن تسلسل عمليات التفجير ما زال موضع نقاش، فإنه يبدو، من خلال نقل الإصابات الناجمة عن التفجيرين الأولين إلى المستشفيات القريبة من المكان، أن الانتحاري الثالث فجّر نفسه أمام مستشفى الأسد والرابع داخل جناح الطوارئ في مستشفى جبلة الوطني. وأحدث التفجير الذي جرى داخل المستشفى الوطني خسائر كبيرة، إذ قُتل ١٥ فرداً من الفريق الطبي والعديد من المرضى، بمن فيهم أولئك الذين أُصيبوا في التفجير السابق والذين نقلوا إلى المستشفى للعلاج. وجرح أكثر من ٥٠ شخصاً. ودُمر قسم الطوارئ تدميراً كاملاً، ومع ذلك، أعيد فتح المستشفى بعد أيام قليلة.

٦٥- إن الذين تعمدوا مهاجمة المستشفيات والوحدات الطبية والعاملين في الرعاية الصحية قد انتهكوا القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بواجب توفير الرعاية للمرضى والجرحى وارتكبوا جريمة حرب بمهاجمتهم أعياناً محمية. وإن الهجمات المستمرة على مرافق الرعاية الطبية تحرم المدنيين والجرحى من المحاربين من العلاج الطبي فتزيد الخسائر في الأرواح وعدد الأشخاص المقعدين.

رابعاً- استمرار العنف وراء الستار

٦٦- لقد أولي الكثير من الاهتمام لصمود أو عدم صمود اتفاق وقف الأعمال القتالية ولتأثيره على ميادين القتال المتنوعة في البلد. فقد أدى انخفاض مستوى العنف خلال الأشهر التي تقيدت فيها الأطراف المتحاربة تقيداً أكبر بهذا الاتفاق إلى تحسن ظروف عيش المدنيين. غير أن هذه المكاسب ينبغي ألا تحجب حقيقة أن الكثير من الانتهاكات الأقل ظهوراً للعيان قد استمرت على ما يبدو بنفس الزخم طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف- أعمال القتل غير المشروعة

٦٧- لا تزال أعمال القتل غير المشروعة، بما في ذلك الوفيات في أماكن الاحتجاز والإعدامات بإجراءات موجزة، السمة المميزة لهذه الحرب المضرجة بالدماء.

٦٨- فلا تزال ترد من الأشخاص الذين فروا من النزاع تقارير تتحدث عن وفاة أشخاص محتجزين لدى الدولة. ونتيجة لذلك، هناك أحياناً فاصل زمني بين الوقت الذي تعلم فيه الأسر بالوفاة والوقت الذي يتم فيه توثيق الحالة. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، اعتقلت عناصر الأمن العسكري بصورة تعسفية رجلاً في ورشته في درعا. وبعد أن علمت زوجته بمكان وجوده عن طريق سجين أُطلق سراحه، زارته مرتين في سجن صيدنايا في دمشق في بداية عام ٢٠١٤. ووصفت حالته بأنه "أصبح هزيلاً ويكاد لا يقوى على الوقوف وحده". وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أُبلغت المرأة بأن زوجها قد مات بالنوبة القلبية في آب/أغسطس ٢٠١٤ وأنها يمكن أن تذهب إلى مستشفى تشرين العسكري للحصول على شهادة وفاته. وتدير سجن صيدنايا الشرطة العسكرية التابعة للجيش. ووردت روايات مماثلة خلال الفترة قيد الاستعراض.

٦٩- وعلى الرغم من أن المعلومات تشير إلى أن الأجهزة الحكومية تحتفظ بمعلومات عن أماكن آلاف المحتجزين وتسجل وفياتهم، فإن ممارسة إبلاغ الأسر في حالة الوفاة هي ممارسة عشوائية وغير منتظمة. ولم تسلم الحكومة جثة الضحية إلى أدنى أقاربه في أي من الحالات التي تم توثيقها.

٧٠- إن ضخامة عدد الوفيات التي تحدث في المرافق الواقعة تحت سيطرة الدولة، وطابعها المنهجي، يجعلان منها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، كما ورد ذلك بالتفصيل في التقرير المعنون "البعيد عن العين بعيد عن الخاطر: الوفيات في أماكن الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية"[٣]. وإن الحكومة، بعدم قيامها بتحقيقات شفافة في هذا الشأن، قد انتهكت حق المحتجزين الذين ماتوا في الحياة.

٧١- ولا تزال جبهة النصرة تحكم مجتمعات عبر محاكم بديلة غير مرخص بها ولا يوجد وجه شبه بين إجراءاتها وإجراءات المحاكمة العادلة. وفي آذار/مارس، أدانت إحدى المحاكم في سرمدا بإدلب ثلاثة أشخاص يشتبه في أنهم قاموا بعمليات اختطاف للحصول على فدية، وتم إعدامهم بإجراءات موجزة. وتعتبر أعمال القتل هذه جريمة حرب تتمثل في الإعدام دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

٧٢- وفي ٢٠ تموز/يوليه، نشرت جبهة النصرة شريط فيديو يظهر مقاتليها وهم يعدمون ميدانياً ١٢ جندياً حكومياً كانوا رهائن لديهم. وكان يُطلب من الجنود أن يذكروا أسماءهم أمام الكاميرا وكانوا بعد ذلك يقتلون بإطلاق الرصاص في رأسهم.

(٣) التقرير متاح على الموقع www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx.

٧٣- ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية قتل من يعتبرهم بصورة غير شرعية أعداءه، بمن فيهم المدنيون والمقاتلون العاجزون عن القتال. ففي ٢٦ شباط/فبراير، أغار مقاتلو التنظيم على بلدة حمّام التركمان، بالرقة، وكانوا متنكرين بلباس وحدات الحماية الشعبية. وخلال الهجوم الذي استمر ثلاثة أيام، أسرت الجماعة الإرهابية أحد أفراد قوات سوريا الديمقراطية، فضلاً عن أب وابنه اتهما بأنهما مخبران لوحدات الحماية الشعبية، وتم إعدام الثلاثة. وذُكر أن تنظيم الدولة الإسلامية قام، قبل الانسحاب، بأسر ما لا يقل عن أربعة جنود من وحدات الحماية الشعبية كانوا على إحدى نقاط التفتيش، وبحرقهم أحياء. وذكر أيضاً أن الجماعة الإرهابية قامت، في آخر آذار/مارس، باختطاف سبعة من مقاتلي جماعة مسلحة في بلدة طفس بدرعا وبتعذيبهم بوحشية وبإعدامهم.

٧٤- وفي آخر أيار/مايو، بعد أن استعادت القوات الحكومية تدمر، حمص، من تنظيم الدولة الإسلامية، اكتُشفت مقبرة جماعية تحوي أكثر من ٦٠ جثة يعتقد أنها جثث جنود تابعين للحكومة وأفراد من قوات الدفاع الوطني الحليفة لها تم إعدامهم بإطلاق النار عليهم من مسافة قريبة أو قطعت رؤوسهم.

باء- المختفون والمفقودون

٧٥- لا يزال المدنيون، ولا سيما الرجال الذين هم في سن القتال، يختفون من الشوارع في الجمهورية العربية السورية. وهناك عشرات الآلاف من السوريين المفقودين، وكثيرون منهم فُقدوا في ظروف توحي بأنهم مختفون قسرياً.

٧٦- والاختفاء القسري ينتهك الحريات الأساسية للضحية، بما في ذلك حقه في الحرية وفي الأمان على شخصه وفي المحاكمة العادلة. والاختفاء القسري، الذي يُعتبر جريمة بموجب القانون الدولي، هو انتهاك يستمر ما دام مكان الضحية مجهولاً. وكثيراً ما يشكل مدخلاً لانتهاكات أخرى، بما فيها التعذيب والقتل العمد.

٧٧- ووفقاً لنمط بدأ في آذار/مارس ٢٠١١ ويستمر حتى اليوم، يقوم عناصر الدولة باعتقال السوريين أو اختطافهم وبعد ذلك، يختفون عن الأنظار. ويواصل الأقارب الإبلاغ عن حالات أولئك الذين اختفوا بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥. وأماكن الاعتقال أو الاختطاف الشائعة هي نقاط التفتيش، والمستشفيات، وأماكن العمل، والمنازل.

٧٨- ويتحدث السوريون، مذ نشأت اللجنة، عما يشعرون به من رعب لدى المرور عبر نقاط التفتيش الحكومية خوفاً من اختطافهم واختفاء أثرهم بعد ذلك. وروت بعض النساء أن الدافع الأخير الذي حداهن إلى أن يصبحن لاجئات هو تزايد احتمالات اختطاف أبنائهن المراهقين عند نقاط التفتيش. ولهذا الخوف ما يبرره تماماً: فالكثير من السوريين اختفى أفراد من أسرهم بعد اعتقالهم أو اختطافهم من قبل القوات الحكومية. وذكر شخص أجريت معه مقابلة مؤخراً أنه لا يعرف مكان وجود عشرة من أفراد أسرته، اختفوا جميعاً في ريف دمشق في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

٧٩- وهناك ضحايا آخرون اختفوا عندما كانوا مسجونين، إذ نقلوا من مركز احتجاز معروف إلى مكان غير معروف. واختفى رجل بعد أن اعتقل في دمشق عام ٢٠١٢ واحتجز في مركز اعتقال رسمي لأكثر من سنتين. وبذلت أسرته محاولات لمعرفة مكان وجوده، بما في ذلك عن طريق دفع رشىً للمسؤولين الحكوميين، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل.

٨٠- ودفع رشىً للمسؤولين أمر شائع. وتنفق الأسر مبالغ كبيرة في محاولة لشراء معلومات تلقي الضوء على مصير أحبائها. وتتباين المبالغ المدفوعة، وتتوقف، فيما يبدو، على موارد الأسرة وأهمية الشخص الذي تبحث عنه.

٨١- واعتمدت الجماعات المسلحة ممارسات تفضي إلى أعمال تعتبر بمثابة اختفاء قسري. ومن بين الأشخاص المفقودين رزان زيتونة وسميرة الخليل ووائل حمادة وناظم حمادي المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين اختطفوا في دوما عام ٢٠١٣، وكانت آنذاك تحت سيطرة جيش الإسلام.

٨٢- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت جبهة النصرة باختطاف واحتجاز أشخاص في الغوطة الشرقية بريف دمشق. واحتجز أحد الأشخاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأطلق سراحه بعد شهر تقريباً. وعندما استفسر أقارب ذلك الشخص عن مصيره، أنكروا أنه كان محتجزاً لديهم.

٨٣- وحيثما يحتجز تنظيم الدولية الإسلامية أفراداً في المنطقة التي يسيطر عليها، يمكن غالباً معرفة مصير الضحايا ومكانهم لأن أنواع العقاب التي توقعها الجماعة أو طلبات الفدية التي تقدمها تكون علنية عادة. ومع ذلك، هناك أفراد لا يزالون مفقودين بعد اختطافهم. ومن هؤلاء الأب باولو دال أوليو، الذي اختطف في مدينة الرقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وعلى الرغم من انتشار إشاعات بأنه قد تم قتله، فإن وفاته لم تتأكد.

٨٤- إن أثر اختفاء الأشخاص على أسرهم أثر مدمر. فبدون معرفة مصيرهم، من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إعلان الحداد على وفاتهم. وإن الكرب الذهني الشديد الذي يعانيه أفراد الأسرة نتيجة لذلك يبلغ مستوى يشكل معه خرقاً لحقهم في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٨٥- وفي الجمهورية العربية السورية، التي يشكل فيها الرجل المعيل الأول للأسرة، يكون للاختفاء القسري للأقارب الذكور البالغين وقع شديد. وكثير من النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات لا يقدرن على إعالة أنفسهن وعليهن الاعتماد على الرجال في أسرهم الموسعة. وإن فقدان الأزواج والآباء لفترة سنوات، دون تأكيد وفاتهم، يترك أفراد الأسرة الإناث في فراغ قانوني، فلا يستطعن أن يبعن أو أن يرثن أي ممتلكات أو أن يتزوجن من جديد.

٨٦- وبالنظر إلى كبر عدد الأشخاص المفقودين والمختفين في البلد، والكرب الشديد الذي تعانيه أسرهم، فإن إطلاق سراح السجناء السياسيين والمدنيين المحتجزين تعسفياً، واقتفاء أثر المفقودين وضحايا الاختفاء القسري، ورصد أماكن الاحتجاز في المستقبل، ينبغي أن تشكل جزءاً من تدابير بناء الثقة التي تمهد السبيل لمفاوضات سياسية تشمل الجميع وترمي إلى إنهاء النزاع.

جيم- أخذ الرهائن

٨٧- بعد أن طال النزاع وتمكن اقتصاد الحرب في البلد، نشأت حالات جرى فيها أخذ رهائن. فعمدت جماعات مسلحة، بما فيها تلك المسماة جماعات إرهابية، إلى أخذ رهائن بغية إجراء تبادل للسجناء أو طلباً للفدية. والنساء معرضات بوجه خاص لأن يؤخذن كرهائن، شأنهن شأن الأطفال، نظراً إلى أن الأسر تسارع إلى جمع المال لدفع الفدية أو تمارس الضغط على قوىً معارضة لترتيب مقايضة للسجناء.

٨٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، هاجمت جماعات مسلحة تضم أحرار الشام مدينة إدلب فأخذت عشرات الرهائن. وأفرجت أحرار الشام عن الرهائن على دفعتين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦، عقب الإفراج عن أفراد احتجزتهم جماعات مسلحة موالية للحكومة في الفوعة وكفريا.

٨٩- وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية قرىً مسيحية آشورية واقعة على طول نهر الخابور في الحسكة. وأخذت الجبهة الإرهابية نحو ٢٠٠ مدني كرهائن. وأُطلق سراح المجموعة الأخيرة من الرهائن في آخر شباط/فبراير ٢٠١٦. ولا يزال الكثير من الأطفال، الذين أرغموا على مشاهدة عملية دعائية عنيفة قام بها تنظيم الدولة الإسلامية واشتملت على أشرطة فيديو لعمليات إعدام، يعانون من صدمة شديدة.

٩٠- وقامت القوات الحكومية باعتقال أو اختطاف أفراد أسر رجال تعتقد أنهم يقاتلون ضد الحكومة. وهؤلاء الأشخاص المحتجزون في هذه الظروف يُحتفظ بهم في الواقع كرهائن ولا يُطلق سراحهم إلا عندما يسلّم أقرباؤهم الذكور أنفسهم للدولة.

٩١- ويستخدم أفراد الفصائل المتحاربة الحرب ستاراً للاغتناء. فقد قام مقاتلون تابعون لجماعات مسلحة، وكذلك جنود حكوميون وأفراد ميليشيات موالية للحكومة، باحتجاز أفراد حتى تدفع أسرهم مبلغاً من المال مقابل إطلاق سراحهم. وفي مثل هذه السياقات، يصعب غالباً معرفة ما إذا كانت الدوافع وراء عمليات اعتقال أو اختطاف معينة دوافع تتصل بالنزاع أم حالات من الانتهازية الإجرامية.

دال- التعذيب

٩٢- إن استمرار اللجوء إلى التعذيب في الجمهورية العربية السورية يؤكد بصورة دراماتيكية واقع الإفلات من العقاب الذي تستغله الأطراف المتحاربة. ويُستخدم التعذيب كوسيلة لانتزاع المعلومات ولمعاقبة السكان المدنيين وبث الرعب فيهم.

٩٣- وقد قامت اللجنة، منذ إنشائها، بتوثيق لجوء القوات الحكومية، ولا سيما أجهزة المخابرات والأمن، إلى التعذيب. ويندر للغاية العثور على فرد احتجزته الحكومة ولم يخضع لتعذيب شديد.

٩٤- وغالبية الضحايا هم رجال يتراوح عمرهم بين ١٨ و٦٠ عاماً. غير أن المسؤولين الحكوميين يعذبون أيضاً النساء والأطفال الذين في عهدتهم. وتتعلق الروايات التي جُمعت بالتعذيب الذي جرى في مراكز الاحتجاز الحكومية بين عام ٢٠١١ والفترة قيد الاستعراض. ولم يتمكن بعض السجناء السابقين من التحدث عما قاسوه إلا عندما أصبحوا لاجئين وعاشوا في أماكن تضمن بشكل أفضل سلامتهم. وتعرض آخرون لصدمات شديدة إلى درجة أنهم أحجموا لمدة شهور، وأحياناً سنوات، عن التحدث عن التعذيب الذي تعرضوا له.

٩٥- واستُهدف بعض الضحايا بالاعتقال لأنهم كانوا ناشطين أو كان يُتصور على نحو آخر أنهم لا يؤيدون الحكومة بصورة كافية. وفي حالات أخرى، كان ضحايا التعذيب أعضاء في جماعات مسلحة أو على صلة بأعضاء هذه الجماعات، أو كان يُتصور أنهم كذلك. وفي منتصف عام ٢٠١٤ أُلقي القبض في حماة على امرأة كان يُعتقد أنها تشارك في توزيع الأغذية في منطقة غير واقعة تحت سيطرة الحكومة. ونُقلت المرأة إلى أحد فروع الأمن في حمص وتعرضت للضرب وعلقت من معصميها وعُذبت بالصدمات الكهربائية. وعندما نُقلت إلى فرع الأمن العسكري ٢٣٥، شاهدت حراساً يرفسون المحتجزين الذكور ويضربونهم بالخراطيم والأسلاك الكهربائية.

٩٦- وعرض الكثير من الضحايا آثاراً بدنية لسوء المعاملة التي عانوها. وأُصيب رجل بتلف في الأعصاب نتيجة تعليقه من معصميه ويداه مربوطتان خلف ظهره لفترات طويلة من الزمن وكان محتجزاً في أحد أفرع المخابرات في مدينة دمشق عام ٢٠١٥. ويعاني محتجزون سابقون من الآثار النفسية لما بعد التعذيب، ومنها الغضب والكآبة والانعزال.

٩٧- ولا تزال الأوضاع في أماكن الاحتجاز، ولا سيما تلك التي تديرها أجهزة المخابرات، سيئة للغاية. وأفاد محتجزون سابقون بوجود ندرة من الأغذية والماء الصالح للشرب والحيز والنوم والصحة والرعاية الصحية. ولا تزال تُسجل بانتظام تقارير تتحدث عن انتشار القمل والتهاب الجروح. وذكر شخص كان محتجزاً في سجن حماة لأكثر من ثلاث سنوات أنه فقد أكثر من نصف وزنه عندما كان محتجزاً. وذكرت امرأة كانت محتجزة في دير الزور عام ٢٠١٥ أنها فقدت مقداراً كبيراً من وزنها إلى درجة أن دورتها الشهرية توقفت.

٩٨- ولأوضاع الاحتجاز السيئة تأثير سلبي كبير على السجناء ذوي الإعاقات البدنية. وكان أحد الرجال محتجزاً في محافظة في غرب سوريا وكان مصاباً بالشلل من الناحية اليُمنى. وكان يعتمد على السجناء الآخرين لمساعدته على تناول الطعام والاغتسال واستخدام الحمام.

٩٩- وإن تقاعس المسؤولين عن مراكز الاحتجاز عن توفير الرعاية الطبية للمحتجزين له أثر عميق على الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة كالسرطان والسكري والصرع. وقد عجّل عدم الحصول على الرعاية الصحية بوفاة محتجزين، وفي بعض الحالات، تسبب في هذه الوفاة.

١٠٠- وفي الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٥ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦، أخذت أحرار الشام زهاء ٥٥ رجلاً وامرأة وطفلاً من مدينة إدلب كرهائن. وتعرض بعض الرهائن، بمن فيهم امرأة، للضرب ولصعقات كهربائية. وتعرض الرهائن الذكور للضرب أثناء وجودهم في سجن إدلب. وتلقوا قدراً قليلاً من الأغذية ولم تتح لهم رعاية طبية أو فرصة رؤية ضوء الشمس.

١٠١- وتفيد التقارير بأن جبهة النصرة تحتجز أشخاصاً في سجون بديلة في ريف دمشق. وروى رجل كان محتجزاً في قبو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أن مقاتلي جبهة النصرة ضربوه إلى أن فقد الوعي. وكان أشخاص آخرون موجودون في الزنازين يُعلقون من معاصمهم. ولم يكن يُقدم للمحتجزين سوى القليل من الغذاء ولم يكن يُوفر لهم علاج طبي.

١٠٢- وتحدث مدنيون فروا أو أُفرج عنهم من مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة عن استخدام التعذيب في مراكز الاحتجاز التي يديرها التنظيم في الرقة وحلب. وذكرت نساء كنّ محتجزات في تلك المراكز أنهن سمعن صراخ محتجزين ذكور يضربهم حراس السجن ضرباً مبرحاً.

١٠٣- ويقوم تنظيم الدولة الإسلامية علناً بجلد وبتر المدنيين والمقاتلين الذين يخالفون أنظمة هذه الجماعة المسلحة. ويُجلد الرجال والأطفال في ساحة عامة في مدينة الرقة لتدخينهم سجائر أو لفتحهم متاجرهم أثناء أوقات الصلاة. وتتعرض المرأة للجلد إذا لم يكن جسدها مغطى بدرجة كافية. ويُجلد الرجال والنساء إذا كانوا بصحبة أفراد من الجنس الآخر من خارج أسرهم. ويُعاقب على السرقة بالبتر.

هاء- العنف الجنسي

١٠٤- إن الصدمة الناجمة عن العنف الجنسي، والوصم الاجتماعي العميق المرتبط بكون المرأة ضحية، ما زالا يمنعان الناجين من الإناث والذكور من أن يرووا ما حدث لهم. وتمرّ شهور، وغالباً سنوات، قبل أن يكون الناجي على استعداد لتوثيق روايته. وإن عدم تقديم تقارير كافية عن العنف الجنسي أو التأخر في تقديم هذه التقارير نتيجةً لهذه الحقيقة يجعل أي تقييم لنطاق العنف الجنسي أمراً صعباً. وتمثل الروايات المبينة أدناه حالات لم تقم اللجنة بتوثيقها إلا مؤخراً عندما قبل الضحايا والشهود أن يرووا ما حدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٥- وقد اغتُصبت نساء من قبل ضباط أثناء عمليات الاستجواب في مراكز الاحتجاز التي تديرها أجهزة المخابرات الحكومية. فقد اغتصب ضابط الاستجواب في مديرية الاستخبارات العسكرية، بوحشية، امرأة كانت محتجزة في مركز احتجاز في منطقة دير الزور الواقعة تحت سيطرة الحكومة في عام ٢٠١٥. وفي إحدى المرات، قام بتغطيسها في الماء وبصعقها بأسلاك كهربائية رُبطت بثدييها. وذكرت امرأة أخرى كانت محتجزة في الفرع ٢٣٥ عام ٢٠١٤ أن ضباط السجن اغتصبوا عدداً من السجينات اللواتي كن معها في الزنزانة.

١٠٦- وفي أواخر عام ٢٠١١، اعتقلت القوات الحكومية أقارب رجل يُشبته في أنه عضو في جماعة مسلحة. وكان من بين المعتقلين ابنته البالغة من العمر تسع سنوات، وقام طبيب بفحص الطفلة وخلص إلى أنها اغتُصبت. وتعاني الطفلة من الكوابيس ومن صعوبة الافتراق عن أمها. وقالت امرأة أخرى أُجريت معها مقابلة واغتصبها مسؤول حكومي أثناء وجودها في الاحتجاز: "أشعر أنني فقدت كل شيء. فقدت عملي وما أملكه. وفقدت كرامتي".

١٠٧- وروت امرأة كانت محتجزة في عام ٢٠١٤ أن الحراس كان يقرصون النساء المحتجزات ويهددونهن بالاغتصاب أثناء نقلهن من فرع مخابرات في حلب إلى فرع آخر في حمص. وأفادت عدة نساء محتجزات بأنهن هُددن بالاغتصاب أثناء الاستجوابات وسُمين بالعاهرات وسُئلن عن حياتهن الجنسية.

١٠٨- ويتعرض المحتجزون الذكور في أحيان كثيرة للعنف الجنسي. وذكر كثيرون أن رفاقهم في الزنزانة اغتُصبوا بأشياء وتلقوا صدمات كهربائية على أعضائهم التناسلية. وذكر رجل كان محتجزاً في فرع مخابرات القوى الجوية في حماة عام ٢٠١٣ أن بعض رفاقه في الزنزانة اغتصبوا بسكاكين وأدوات أخرى سببت جروحاً بدنية. وهناك شخص آخر كان محتجزاً في دير الزور من منتصف عام ٢٠١١ إلى ربيع عام ٢٠١٢ جُرِّد تماماً من ثيابه وعُلق من معصميه في سقف غرفة مع امرأة محتجزة كانت أيضاً عارية ومعلقة من معصميها. وقال: "كنا عاريين ومذلولين الواحد أمام الآخر".

١٠٩- وتزوج مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية قسراً من نساء سنّيات يعشن في مناطق تقع تحت سيطرة التنظيم. وذكرت روايات أن مقاتلي التنظيم كانوا يطلبون نساءً وفتيات للزواج في ظروف لا تجرؤ فيها المرأة أو أسرتها على الرفض. وكان التنظيم يضغط على النساء والفتيات اللواتي مات أزواجهن المقاتلون لكي يتزوجن بسرعة مقاتلاً آخر وإلا سيتحملن عواقب رفض طلبات الجماعة.

١١٠- وبيع الآلاف من النساء والفتيات اليزيديات في أسواق النخاسة في محافظات الرقة وحلب وحمص والحسكة ودير الزور، وكان لا يتجاوز عمر بعضهن تسع سنوات. وكنّ ينقلن من مقاتل إلى آخر كالعبيد ويتعرضن لعمليات اغتصاب وحشية ويُعاقبن بالضرب المبرح والاغتصاب الجماعي عندما يحاولن الفرار. ويرد في التقرير المعنون: "أتوا كي يدمروا: جرائم تنظيم الدولة الإسلامية ضد اليزيديين"[٤] وصف مفصّل لعمليات الاغتصاب والاسترقاق الجنسي وغيرهما من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبها مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية ضد النساء والفتيات اليزيديات المحتجزات في الجمهورية العربية السورية.

خامساً- أثر النزاع على الأطفال

١١١- لا يزال الأطفال السوريون ضحايا الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة. فهم يتعرضون باستمرار لمستويات من العنف لا يمكن تحملها، ويعانون من الصدمات المستمرة والمتعددة والتي لم تُعالج في كثير من الأحيان. وروى شخص أُجريت معه مقابلة كيف أن طفلاً في الخامسة من العمر أصبح انتحارياً بعد أن شاهد جثثاً مشوهة عندما كان يفر من منبج. وإن عدم وجود رعاية صحية مناسبة وكمية كافية من الغذاء يزيد من تعرض حياتهم للخطر بينما يحرمهم عدم الحصول على التعليم من الفرص في المستقبل.

(٤) التقرير مُتاح في الموقع www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx.

١١٢- وأسفرت الهجمات الجوية التي قامت بها القوات الموالية للحكومة عن مقتل المئات من الأطفال في مناطق تسيطر عليها المعارضة. ففي ١١ كانون الثاني/يناير، أسفرت غارة جوية عن مقتل ما لا يقل عن ١١ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٢ سنة في مدرسة في عين جارة بحلب. وفي اليوم التالي، أسفرت غارة جوية في سرمدا، إدلب، وهي بلدة تخضع لسيطرة جبهة النصرة، عن مقتل ثلاثة أطفال.

١١٣- وظلت عمليات القصف الجوي تحدث إصابات في صفوف الأطفال في أيار/مايو، لا سيما وسط مجتمعات الأشخاص المشردين داخلياً. ففي ٥ أيار/مايو، قُتِل ثلاثة أطفال في مدرسة مخيم كمونة للنازحين في إدلب. وذكر شخص أُجريت معه مقابلة أن جثث الضحايا كانت مشوهة إلى درجة أنه يصعب التعرف على أصحابها. وفي ٢٩ أيار/مايو، قتلت الصواريخ الحكومية طفلين في السابعة والثانية عشرة من العمر بينما كانا يلعبان في حي الصاخور بمدينة حلب.

١١٤- ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية شن هجمات عشوائية تسفر عن وفاة أطفال. فقد أودت سلسلة من الهجمات في السيدة زينب بدمشق بأرواح عشرات المدنيين، بمن فيهم رضيع يبلغ عمره ستة أشهر. وأسفر هجوم آخر شُن على مدينتي جبلة وطرطوس الواقعتين تحت سيطرة الحكومة عن مصرع ما لا يقل عن أربعة أطفال. وقُتل أطفال لا يزيد عمرهم عن ١١ سنة أو شُوِّهوا بسبب الألغام الأرضية التي زرعها تنظيم الدولة الإسلامية أثناء انسحابه من القرى الواقعة حول مدينتي كوباني والحسكة. وأكثر من يتعرض لهذا الخطر هم الأطفال الذين يعملون في الحقول الزراعية.

١١٥- وفي ١٢ أيار/مايو، قُتِلت أربع فتيات وفتى عمره ١٣ سنة عندما استولت جبهة النصرة وألوية التوحيد وأحرار الشام على قرية الزارة في حماة. ومن بين الأشخاص الـ ١٧ الذين لا يزالون مفقودين، هناك ٨ أطفال. وأُصيب العديد من الأطفال الآخرين خلال الهجوم، منهم فتاة عمرها ٤ سنوات وفتى عمره ١٦ سنة مصابان بمتلازمة داون. وروت فتاة عمرها ١٥ سنة كيف أطلقوا النار على ذراعها وهي تحاول الفرار من البلدة مع أختها البالغ عمرها ٦ سنوات.

١١٦- وفي اليوم الأول من عيد الفطر، في ٦ تموز/يوليه، قتلت صواريخ جيش الفتح في الزهراء، بحلب، ثلاثة أطفال عمرهم ١١ و١٢ سنة. وأصيب ١١ طفلاً آخر بجروح من جراء الشظايا ولا يزال أحدهم في حالة حرجة.

١١٧- وفي الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو، قامت جبهة النصرة وجند الأقصى بتجنيد المئات من الأطفال، الذين يقل عمر الكثير منهم عن ١٥ سنة، في إدلب وحماة وحلب. وتمّ التجنيد عقب حملات قام بها منظرو الجهاد في مخيمات النازحين وفي المساجد وغيرها من الأماكن العامة. ووُعِد الأطفال برواتب شهرية كحافز يدفع الأسر الفقيرة إلى الموافقة على تجنيدهم. وفي الباب، بحلب، يعرض تنظيم الدولة الإسلامية تقديم مبلغ يتراوح بين ١٠٠ دولار و١٥٠ دولاراً في الشهر للشبان والفتيان، الذين لا يزيد عمر بعضهم عن ١٤ سنة، كي ينضموا إلى التنظيم.

١١٨- وفي حلب، تستغل الجماعتان المسلحتان نور الدين الزنكي وألوية السلطان مراد أيضاً فقر السكان لتجنيد فتيان لا يزيد عمرهم عن ١٤ سنة وتعرض عليهم راتباً شهرياً. ويتعرض الفتيان لضغط إضافي عندما يكونون أكبر أفراد الأسرة الذكور سناً ويُتوقع منهم أن يعيلوا أسرتهم. وذُكر أن اللجان الشعبية وقوات الدفاع الوطني في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة تجند أحداثاً في صفوفها وترسلهم إلى القتال دون أن توفر لهم أي تدريب عسكري.

١١٩- وتجهد الأسر التي تتعرض لقصف مستمر وغير القادرة على دفع أسعار الأغذية الباهظة، من أجل إطعام أبنائها. ويتأثر الأطفال الذين يعيشون في المناطق المحاصرة ولا سيما الرضع، تأثراً سلبياً بنقص الأغذية.

١٢٠- وروت أسرة من مضايا، التي لا تزال تحت حصار قوات الحكومة، كيف أن ابنتها البالغة من العمر ١٠ سنوات كتبت وصيتها اعتقاداً منها بأنها ستموت من الجوع. وفي مضايا أيضاً، روت أم كيف أن الحالة أصبحت لا تُطاق بعد أن قضى لغم أرضي على الرجل الذي قام بتهريب طعام للأطفال. وقررت بعض الأسر أن تخاطر وتغادر المناطق المحاصرة بعد أن مات بعض من أصدقاء أبنائها من الجوع.

١٢١- وفي حلب، يعاني الأطفال من سوء التغذية، ولا سيما الأطفال دون الثانية من العمر، بسبب بطء الإمداد بحليب الأطفال. وروت إحدى الأمهات كيف أن الخبز والبطاطا هما أفضل خيارين لإطعام أبنائها الأكبر سناً. وإن قطع طريق الكاستيلو، شريان حياة حلب، يعرض إمدادات الأغذية للمزيد من الأخطار، مع ما يمكن أن يكون لذلك من أثر مدمّر على الأطفال. وتحدثت تقارير عن أطفال يموتون من سوء التغذية في الوعر.

١٢٢- والهجمات التي تُشن على البنى التحتية تؤثر بصورة غير متناسبة على الأطفال. ففي ٢٧ نيسان/أبريل، سقط برميل متفجر بالقرب من مستشفى القدس فقتل ثلاثة أطفال وأحد أطباء الأطفال القليلي العدد في حلب. وأُنقذ طفل عمره سنة من الركام في اليوم التالي للهجوم الذي أودى بحياة أمه وأخوته. وفي ٨ أيار/مايو، سقط صاروخ في مكان يبعد ٥٠ متراً عن مستشفى الحكيم في حلب، مما أرغم على إجلاء ١٠ رضَّع كانوا في الحاضنات.

١٢٣- وظهرت من جديد حالات يعاني فيها الأطفال من السل والكوليرا والتهاب السحايا والشلل، بسبب عدم قدرة الدوائر الطبية على القيام بحملات تلقيح كاملة. وحدث استثناء ملحوظ في آذار/مارس عندما سمحت الحكومة بإدخال شحنة لقاحات إلى دوما. وأخذ أفراد جيش الإسلام ما لا يقل عن ٢٠ طفلاً يتراوح عمرهم بين سنة وثلاث سنوات إلى عيادة أُجريت لهم فيها عمليات تلقيح.

١٢٤- وفي ٢٧ أيار/مايو، قصفت القوات الحكومية مدرسة في حلب. ولم تحدث إصابات ولكن أُصيبت المدرسة بأضرار. وأقفلت مدارس كثيرة أبوابها، أما المدارس التي لا تزال قائمة، فإنها لا تتمكن في كثير من الأحيان من توفير الدروس بسبب القصف المستمر. وهناك نقص في

معلمي المدارس الابتدائية، ولا توجد جامعات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار. وفي مخيمات النازحين، لا يرتاد مئات الآلاف من الأطفال المدرسة بسبب اكتظاظ هذه المخيمات وحالتها البائسة للغاية.

١٢٥- والمدارس مغلقة كلها في بلدة الحلوانية في جرابلس بحلب. ويتلقى الفتيان تعليماً دينياً، ويقدم تنظيم الدولة الإسلامية للأطفال مسدسات ليلعبوا بها. وفي الباب، سمح تنظيم الدولة لبعض المدارس بفتح أبوابها من جديد ولكن يُطلب من الأطفال ارتداء جلابية، ويُقال إنه يتم تعليمهم على استخدام الأسلحة.

١٢٦- وفي داريا، حيث لا تعمل إلا مدرستان بديلتان، يفتقر المعلمون المتطوعون إلى المؤهلات ذات الصلة. وبسبب اشتداد القصف من جانب القوات الموالية للحكومة منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، توقف الأطفال عن الذهاب بانتظام إلى المدرسة.

١٢٧- وما زال استمرار العنف، المقترن بانهيار النظام التعليمي خارج المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، يرغم الأطفال على العمل من أجل البقاء. وروت أم كيف أنها أرسلت ابنها البالغ من العمر ١٣ سنة من منطقة زرعايا الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية بحلب إلى لبنان كي يهرب من تجنيد تنظيم الدولة الإسلامية ويعمل لإعانة الأسرة. وبالمثل، يعمل الكثير من الأطفال الذين فروا إلى تركيا بغية مساعدة أسرهم. وفي الجمهورية العربية السورية، يمارس الأطفال أي عمل - بدءاً من بيع الخضار وانتهاءً بتهريب المحروقات - لإعالة أسرهم.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

١٢٨- وفّر اتفاق وقف الأعمال القتالية، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، بصيص أمل لأولئك الذين يبحثون عن طريق يفضي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. وبدا أن تركيز هذا الاتفاق على أمرين هما ضمان إيصال المساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار في مختلف أنحاء البلد كانا نذيراً لبدء مسار سياسي لبحث مسألة إحلال السلام. ووفرت مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسوريا وفرق العمل التابعة لها، بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الزخم الذي تمسّ الحاجة إليه لتحديد مصادر التصلب.

١٢٩- وخلال الأسابيع التي أعقبت الاتفاق، حدث انخفاض في مستوى العنف المسلح في أنحاء كثيرة من البلد، ووفر ذلك للملايين من المدنيين فترة راحة من الحرب الوحشية. إلا أن القتال استعر بشكل مفاجئ منذ آخر آذار/مارس، وتخللته هجمات عشوائية وغير متناسبة على مناطق مأهولة بالمدنيين، ولا سيما من خلال عمليات قصف جوي ساحقة.

١٣٠- وإزاء هذا الوضع، يجدر توفير دعم أقوى لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بسوريا، ستيفان دي ميستورا، لتوليد قوة دفع أكبر نحو السلام.

١٣١- وقد حدث قدر من التحسن في وصول المساعدات الإنسانية، إذ وصلت إمدادات محدودة إلى المناطق المحاصرة الـ ١٨ جميعها. وعندما كانت الطرق البرية مغلقة، كانت إمدادات الإغاثة تُلقى من الجو لمساعدة السكان المحاصرين. وقدمت الأمم المتحدة وشركاؤها، منذ بداية عام ٢٠١٦، مساعدة متعددة القطاعات إلى أكثر من مليون من المدنيين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

١٣٢- على أنه يستمر فرض أنواع من الحصار، بما يخالف القانون الدولي الإنساني، ويبلغ عدد السكان المحاصرين زهاء ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وتمنع بعض الأطراف المتحاربة حالياً وصول المساعدة الإنسانية، بما فيها المواد الضرورية لإنقاذ الأرواح مثل اللوازم الجراحية والأدوية. والإمدادات آخذة في النفاذ لمئات الآلاف من الناس، ولا سيما في حلب.

١٣٣- وقد جلب اتفاق وقف الأعمال القتالية فترة من الراحة رحب بها المدنيون، ولكنها لم تدم طويلاً. فحدثت، منذ نيسان/أبريل، خروق بدرجة أكبر من الانتظام والشدة. وعلاوةً على ذلك، فإن الاتفاق لم يشمل المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، والتي من الضروري اتخاذ إجراءات أقوى فيها. وكانت محاربة جبهة النصرة معقّدة إلى درجة كبيرة، وخاصةً حيثما تحتل مناطق مأهولة بالمدنيين.

١٣٤- وتمّ استهداف العاملين الطبيين والمرافق الطبية بهجمات متواصلة. ونتيجةً لذلك، أُصيبت المرافق الأساسية للرعاية الصحية بضعف شديد، ولا سيما في مناطق البلد غير الواقعة تحت سيطرة الحكومة، مع ما لذلك من عواقب مدمرة على المدنيين.

١٣٥- وتأخذ محنة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، الآن، أبعاداً خيالية، مع ما لها من تداعيات عابرة للحدود وللقارات. ويؤكد ذلك ضرورة إقامة تعاون أمتن بشأن مساعدة وحماية الأشخاص النازحين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتقاسم المسؤولية على نحو منصف وللقيادة التي يُقتدى بها على الصعيد الدولي.

١٣٦- وبعيداً عن ميادين القتال، لا زال المدنيون والمقاتلون العاجزون عن القتال يختفون ويؤخذون رهائن ويُعذبون ويُخضعون للعنف الجنسي، وذلك، غالباً، في سياق الاحتجاز. وما زالت أعمال القتل غير المشروعة، بما في ذلك الوفيات في أماكن الاحتجاز وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، السمة المميزة لهذا النزاع المضرج بالدماء.

١٣٧- وتؤكد اللجنة من جديد أنه من دون العودة إلى عملية السلام، فإن النزاع السوري، سيستمر، وستستمر معه الانتهاكات والتجاوزات التي غذّاها. ويتعيّن إحياء الأمل الذي تولّد في وقت سابق من هذا العام. ويتطلب ذلك التزاماً مشتركاً وعملاً من جانب جميع الأطراف الرئيسية من أجل التقليل من حدة النزاع والتفاوض بشكل بنّاء.

١٣٨- وفي غضون ذلك، وفي جميع الأوقات، فإن النداء الداعي إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإلى ضمان محاسبة من يخرقهما، يجب أن يظل مدوياً.

باء- التوصيات

١٣٩- تكرر اللجنة التوصيات التي قدمتها في تقارير سابقة وتقدم أيضاً التوصيات المبينة أدناه.

١٤٠- توصي اللجنة جميع الأطراف بما يلي:

(أ) وقف الأعمال القتالية من جديد، والتقليل من إصابات المدنيين إلى الحد الأدنى، وإنهاء الهجمات العشوائية على السكان المدنيين؛

(ب) السماح بدخول المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ومستمرة وبلا عوائق وبلا شروط، وضمان إمكانية الحصول على الضرورات الأساسية؛

(ج) إنهاء جميع أنواع الحصار على الفور، وإعلان هدن إنسانية يتم التوقف فيها عن القتال من أجل الوصول إلى المدنيين العالقين والتمكين من تقديم الخدمات الضرورية لإنقاذ الأرواح، واحترام حرية الناس في التنقل؛

(د) إطلاق سراح المحتجزين، ولا سيما النساء والأطفال، ومعاملة جميع الأشخاص الذين سُلبوا حريتهم بإنسانية؛

(هـ) تسهيل تعقُّب أثر الأشخاص المختفين والمفقودين، وضمان رصد المواقع والأماكن المرتبطة بذلك؛

(و) حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي، ومنعها منعاً باتاً؛

(ز) حظر تجنيد واستخدام الأطفال في الأعمال القتالية حظراً فعالاً، وضمان حماية فعالة لحقوق الطفل، بما في ذلك إمكانية حصوله على التعليم وحمايته من عمل الأطفال؛

(ح) حماية العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم العاملون الطبيون، وتسهيل وصول إمدادات الإغاثة بصورة سريعة وبدون عوائق، وصون حرمة المستشفيات ووسائل النقل الطبي؛

(ط) حظر ومنع استخدام الأسلحة غير الشرعية وما يتصل بها من تجارة واتجار في الأسلحة؛

(ي) حماية التراث الثقافي للبلد ومواقعه التاريخية ومنع شن هجمات عشوائية ضدها؛

(ك) تقوية التدابير المتخذة ضد الإرهابيين المدرجين على قائمة مجلس الأمن وضمان التعاون على نحو أكثر فعالية في هذا المجال.

١٤١- وتوصي اللجنة حكومة الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) وقف الهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالمدنيين؛

(ب) السماح للجنة بالدخول إلى البلد.

١٤٢- وتوصي اللجنة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بأن تنبذ العناصر المتطرفة وأن تضغط بشكل فعال من أجل التقيد بالقانون الدولي.

١٤٣- وتوصي اللجنة البلدان التي لها نفوذ على الأطراف المتحاربة، ولا سيما الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، بأن تعمل معاً لمساعدة الأطراف على إنهاء العنف، في سبيل ضمان عملية انتقالية سياسية شاملة للجميع ومستمرة في البلد.

١٤٤- وتوصي اللجنة المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) الحد من انتشار وتوريد الأسلحة، ومعالجة مصادرها؛

(ب) مواصلة وزيادة التمويل وغيره من أشكال الدعم للعمليات الإنسانية؛

(ج) حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون، والأشخاص المشردون داخلياً، وملتمسو اللجوء، واللاجئون، الذين يشكلون جزءاً من القانون الدولي العرفي، والتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة.

١٤٥- وتوصي اللجنة مجلس حقوق الإنسان بأن يدعم هذه التوصيات بتدابير تشمل إحالة هذا التقرير إلى الأمين العام لتوجيه نظر مجلس الأمن إليه كي يتسنى اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتقديمه من خلال العملية الرسمية لتقديم التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٤٦- وتوصي اللجنة الجمعية العامة بتأييد توصياتها وبتمكين اللجنة من تقديم إحاطات إعلامية منتظمة.

١٤٧- وتوصي اللجنة مجلس الأمن بما يلي:

(أ) تأييد توصياتها؛

(ب) إدراج الإحاطات الإعلامية المنتظمة للجنة التحقيق في إطار جدول الأعمال الرسمي لمجلس الأمن؛

(ج) اتخاذ الإجراءات المناسبة لإحالة الوضع إلى القضاء، وربما إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة مخصصة، علماً بأن مجلس الأمن هو وحده المختص، في سياق حالة الجمهورية العربية السورية، بإحالة الوضع؛

(د) زيادة تأثيره على الجهات الفاعلة ذات الصلة وصاحبة المصلحة لضمان التزامها بإرساء عملية سلام شاملة وجامعة تحافظ على الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.

المرفق

خريطة الجمهورية العربية السورية